تأثير النزاع الاثني على مسار التنمية في جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة

The impact of ethnic conflict on the course of development in the Democratic Republic of the Congo

حفري آمال [1]، جراية الصادق [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، amel-hofri@univ-eloued.dz

[2]جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، djerraya-sadok@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/02. تاريخ القبول: 2024/05/06 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

تعالج هذه الدراسة ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية لما لها من تأثير مباشر على عدم قدرة هذه الأخيرة من وضع خطواتها الأولى في مسار التطور وتحقيق التنمية، حيث برز التوتر المستمر بين المجموعات الاثنية سواء داخل الدولة الواحدة، أو بين مجموعة من الدول بعد الحرب الباردة كنوع جديد من النزاعات ألا وهي النزاعات الداخلية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ النزاع الدائم بين الجماعات الاثنية الذي تعاني منه اغلب الدول الإفريقية ونخض بالذكر جمهوريّة الكونغو الديموقراطية كان له تداعيات سلبيّة كبيرة تعد السبب الرئيس وراء مظاهر التخلف وانعدام الأمن وبالتالي صعوبة تحقيق مظاهر التنمية فيها.

كلمات مفتاحية: الصراع/الاثنية/إفريقيا/التنمية/الأمن/الكونغو الديموقراطية

Abstract:

This study deals with the phenomenon of ethnic conflicts in the African continent because of its direct impact on the inability of the latter to take its first steps in the path of development and development, as the constant tension emerged between ethnic groups, whether within a single country, or between a group of countries after the Cold War as a kind New conflicts, namely internal conflicts.

This study concluded that the permanent conflict between ethnic groups that most African countries suffer from, and we mention the Democratic Republic of the Congo, had great negative repercussions, which are the main reason behind the manifestations of underdevelopment and insecurity, and thus the difficulty of achieving development aspects in it.

Keywords: Conflict/Ethnicity/Africa/Development/Security/Democratic Congo

المؤلف المرسل: حفري آمال، **الإيميل**: amel-hofri@univ-eloued.dz

مقدمة:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة وتغير النظام الدولي انتشار ظاهرة الصراع من أجل التوسع باستغلال عامل التعدد الاثني داخل مجتمعات الدول، واهتمام القوى الطامعة بالقدرات الاستراتيجية لمناطق النفوذ في القارة الافريقية التي تتمتع بالموقع الجيواستراتيجي وتزخر بالموارد الأولية والثروات الطبيعية، وهو ما أفرز بدوره أنماط عدائية داخلية وخارجية أثرت على الأمن المجتمعي في القارة الافريقية، لتظهر السلوكات المأساوية بصورة واضحة في شكل نزاعات اثنية مزمنة في معظم الدول الافريقية حالت دون تخطي هذه الأخيرة للهشاشة الأمنية التي تعاني منها.

عرفت جمهورية الكونغو الديموقراطية الكثير من النزاعات الاثنية والحروب الداخلية منذ حصولها على استقلالها نتيجة عوامل مختلفة، غير أننا سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على النزاع الاثني الأعنف في تاريخ الكونغو والممتد من 1998 إلى غاية 2003 الذي يتسم بالتعقيد سواء في خلفياته وأسبابه أو في نتائجه وتداعياته التي عصفت بوحدة الدولة وكبدتها الكثير من الخسائر المادية والبشرية فأصبحت تصنف في أدنى مستويات الفقر رغم الثروات التي تزخر بها، وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة هو إظهار العلاقة التي تربط بين النزاعات الاثنية وتحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية والوقوف على أهم الأسباب التي حالت دون خمود هذه النزاعات. بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **كيف نفسّر العلاقة بين التنمية والنزاعات الاثنية داخل جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة؟** ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية: **صعوبة وفشل تحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية راجع إلى قوة تأثير النزاعات الاثنية فيها.**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على المحاور التالية:

1- النزاعات الاثنية في افريقيا: دراسة في المفهوم

2- النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية (1998-2003)

3- تداعيات النزاع الاثني على مسار التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطي

ولدراسة هذا الموضوع تمّ الاعتماد بصفة أساسيّة على منهج دراسة الحالة حيث سلطنا الضوء على تداعيات النزاعات الاثنيّة على جمهوريّة الكونغو الديموقراطية بصفة خاصّة، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال ذكر مختلف الأسباب المؤدية لحدوث النزاعات الاثنية في افريقيا ومن ثمّ سرد لأحداث أهم نزاع اثني في تاريخ جمهورية الكونغو الديموقراطية وتداعياته على مسار التنمية فيها.

1. النزاعات الاثنية في إفريقيا: دراسة في المفهوم

1.2. مفهوم النزاعات الاثنية:

تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الاثنية بسبب الدور الذي تلعبه في تأجيج النزاعات في مختلف الدول، حيث تعود جذور هذا المصطلح إلى عصر الاغريق فكان أول استعمال معاصر له عام 1909 حين أشارت إليه وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا سنة 1917 ضمن المبادئ النظرية التي تنظم العلاقة بين القوميات المختلفة.

أ- تعريف النزاع:

- يشير مصطلح النزاع إلى كونه" حقائق اجتماعية يشارك فيها على الأقل طرفان (أفراد، مجموعات، دول...) والتي تستند إلى الاختلافات في الوضع الاجتماعي أو إلى الاختلافات في مجموعة مصالح متضاربة الأطراف"
- يعرف النزاع أيضا على أنه" موقف يسعى فيه طرفان أو أكثر للحصول على نفس الموارد النادرة في نفس الوقت" (Swanstrom & Weissman, 2005, p. 9)

يفهم من التعريف السابق أن الموارد في الغالب هي السبب الرئيسي وراء نشوب النزاعات وأن عامل الوقت مهم جدا، أما ما يثير القلق أكثر والنقطة المركزية في هذا التعريف هو مصطلح الندرة؛ ما يجعل الأطراف المتنازعة تواجه بقوة من أجل الاستيلاء التام على ما يتنازعون حوله من موارد.

- يعرف النزاع على أنه: "صراع على منفعة معينة، أو على السلطة أو على الموارد النادرة أو ادعاءات على حالة معينة، حيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة المرجوة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الأخر" (حماد، 1998، صفحة 11)

من خلال هذا التعريف نستنتج أن هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أي نوع من أنواع النزاعات، بينما حصر التعريف السابق سبب النزاع في ندرة الموارد فقط.

ب- تعريف الاثنية:

يعتبر مفهوم الاثنية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل لاسيما بعد تصاعد المد الاثني والهوياتي منذ مطلع التسعينات، فيستخدم لوصف جماعة فرعية معينة أو أقلية أو قبيلة.

- يرى جون ستاك(Jhon Stack) أن الاثنية "عبارة عن مجموعة من الأفراد يشتركون في عدة خصائص كالعرق، القرابة، الدين، اللغة، العادات، الإقليم...لكنه يعتبر أن الاثنية في كثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المد الاثني القومي في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفييتي"
- يعرف علماء الاجتماع الأمريكيون الجماعة الاثنية بأنها كل جماعة ذات مقومات ثقافية وحضارية مشتركة يسود أفرادها الشعور بالهوية المشتركة الواحدة، وهذه الجماعة تعيش كجماعة تحتية داخل مجتمع أوسع (بوحامد، 2017، صفحة 23)
- بقراءة مفهوم الاثنية كما ورد في معجم المصطلحات السياسية، فإنها تعني جماعة بشرية تشترك في مجموعة من الروابط كالدين واللغة والروابط الإقليمية، ينشأ لدى أفرادها وعي بالاختلاف عن الاخرين، كما تسعى إلى الانتماء واستعادة الاحتفاظ بشخصية سياسية على أساس عرقي أو إقليمي. (بورياح و كريمة كروي، 2020، صفحة 107)
- يشير جورج قرم في تعريفه للاثنية بقوله: " إن الاثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد، وأفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الاثنية هما الدين واللغة؛ لأنهما تكفلان تواصلا أمثلا بين أعضاء الاثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات أخرى (بوحامد، 2017، صفحة 24)

ت- تعريف النزاعات الاثنية:

يجمع تعريف مصطلح النزاعات الاثنية بين مفهومين وهما "النزاع" و"الاثنية"، واللّذين تم تعريفهما سابقا ومنه:

- النزاع الاثني هو شكل من أشكال الصراع يتم فيه تحديد أهداف طرف واحد على الأقل من منظور إثني، وينظر إلى النزاع وسوابقه والحلول الممكنة على أسس اثنية. ولا يتعلق النزاع عادة بالاختلافات العرقية نفسها، لكن حول المسائل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإقليمية.
- النزاع الاثني هو أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين، غالبا ما تكون النزاعات الاثنية مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان مثل: الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية ، التدهور الاقتصادي، فشل الدولة، المشاكل البيئية وتدفقات اللاجئين، كما يؤدي النزاع الاثني العنيف عادة إلى معاناة إنسانية هائلة(Reuter, s.d.) .

نستنتج من خلال هذا التعريف أن النزاعات الاثنية واحدة من أكثر النزاعات خطورة في العالم؛ فبمجرد حدوثها تتبعها تداعيات عنيفة جدا تؤثر على الحياة البشرية في منطقة معينة وربما تتوسع إلى مناطق أخرى مجاورة.

- تظهر النزاعات الاثنية كشكل من أشكال الحرب الانفصالية حيث يرى ميشال براون (Michel Brown): "أنها تنافر بين مجموعتين أو أكثر" وحسب لاك وروتشيلد فالنزاع الاثني هو: " حرب ناتجة عن الشعور بانعدام الأمن وذلك عندما تظهر مجموعة اثنية غير متأكدة من نوايا المجموعات الاثنية الأخرى" (طوبال، 2022، صفحة 61)

1.2. أسباب حدوث النزاعات الاثنية في إفريقيا

عند التمعن في طبيعة المجتمع الافريقي يمكننا أن نجد هنالك الكثير من العوامل التي أدت ومازالت لحدوث النزاعات الاثنية داخل القارة الافريقية، نذكر منها:

أ- العوامل الاثنية: تتميز المجتمعات الافريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية

لغوية، دينية أو اثنية، فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة حسب تقرير اليونسكو، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الانقسامات داخل المجتمع الواحد بسبب غياب التواصل باعتبار اللغة أداة

التواصل الأساسية. أما على صعيد التعددية الدينية فتشهد القارة الافريقية تنوع كبير في الأديان والمعتقدات؛ فإلى جانب الأديان السماوية توجد الأديان التقليدية المتعددة بتعدد الجماعات الاثنية في القارة الافريقية.

على الرغم من انتشار التعددية اللغوية والدينية في المجتمعات الافريقية غير أن التعددية الاثنية تظل هي النمط الأهم والسائد داخل هذه المجتمعات، وذلك لتميزها بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- تتميز الرابطة الاثنية في القارة الافريقية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة.
- تتميز الرابطة الاثنية في القارة الافريقية بوجود إيمان جماعي لمجموعة من القيم والولاءات والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي ضمن القبيلة.
- تتميز الرابطة الاثنية في افريقيا بوجود تمييزات واضحة داخل الجماعات الاثنية ولعله ما يسوغ للصراعات الداخلية داخل كل جماعة اثنية.
- من مميزات الاثنية في افريقيا أن الفرد الافريقي يدين بالولاء لجماعته الضيقة ثم الواسعة ثم الدولة (بوعشيبة، 2018، صفحة 114،115).

يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن وجود الظاهرة الاثنية لا يعتبر سببا كافيا في ظهور النزاعات الاثنية في افريقيا، فهذه النزاعات تبرز للوجود عند شعور جماعة معينة بالحرمان أو الظلم مثل: عدم تمتعها بالمساواة الاجتماعية أو المادية أو حرمانها من المشاركة في السلطة (خميس، 2014، صفحة 46).

ب- **العوامل السياسية**: وتعد من أهم الأسباب لإثارة النزاعات الاثنية داخل الدولة، فعلى

الرغم من أن الانتخابات تمثل العنصر الجوهري للديمقراطية إلا انها تشكل خطرا في الوقت نفسه؛ فانتصار مجموعة واحدة في الانتخابات يعني أن قبيلة واحدة سوف تحكم البقية، تحت هذه الظروف يكون من الصعب على المجموعات العرقية الأخرى تقبل النتائج لأن مصالحها لن تخدم في ظل حكم القبيلة المنافسة، وهو ما يمكن ان يؤدي بدوره إلى تقسيم الدولة.

تشهد إفريقيا ما يعرف بالتصويت العرقي إذ ان هنالك نسبة قليلة جدا يصوتون لصالح زعماء لا ينتمون لجماعتهم، وعليه فإن القبيلة أو الاثنية التي تمتلك رأس مال بشري أكبر في تلك الدولة سوف تنجح في أي انتخابات وهو ما يؤجج النزاعات الاثنية داخل المجتمعات الافريقية (خميس، 2014، الصفحات 47-49).

ت- **العوامل الاقتصادية**: تعتبر السياسات الداخلية بصفة عامة والسياسات الاقتصادية بصفة خاصة السبب الأساسي وراء نشوب النزاعات الاثنية في القارة الافريقية، هذه الأخيرة التي تعاني من تخلف اقتصادي واضح من خلال العديد من المؤشرات مثل:

- تدني معدلات النمو الاقتصادي
- المستويات العالية للفقر
- تدني مستويات الأمن الغذائي
- تفاقم الديون
- تدني مستويات دخول الأفراد
- ضعف البنية التحتية

إنّ محدودية القدرات الاقتصادية للدول الافريقية يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الثروة؛ أي التفريق بين الجماعات من حيث الاستجابة للمطالب، ونتيجة لذلك تنشب النزاعات الاثنية من قبل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيبها من الثروة أو من قبل الجماعات التي تسعى لاستمرار حصولها على الامتيازات الاقتصادية بمفردها (بلعيد، 2010، صفحة 67).

إنّ التخلف الذي تعاني منه معظم دول القارة الافريقية في المجال الاقتصادي كمحدودية الموارد، جعلها تتبع سياسات اقتصادية تمييزية وغير متوازنة وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات الافريقية وارتباطه بالاثنية، أما بالنسبة للدول التي تتمتع بموارد مادية كبيرة نسبيا كنيجيريا، سيراليون، الكونغو، أنغولا فإن الفساد السياسي والإداري ونهب الطبقة الحاكمة لثروات البلاد لعب دورا كبيرا في تبديد نسبة عالية من اجمالي الموارد العامة للدولة وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى تدهور الأوضاع الداخلية وبالتالي استمرار نشوب النزعات الاثنية (خميس، 2014، صفحة 50).

ث- العوامل التاريخية: يعتبر الاستعمار من أبرز الأسباب التاريخية التي غذت ظاهرة النزاعات الاثنية في افريقيا، ويتبن ذلك من خلال الحدود الموروثة عنه بعد الاستقلال والتي رسختها منظمة الوحدة الافريقية واعترفت بشرعيتها وأقرت بعدم المساس بها أو تغييرها، وهو ما أدى بدوره إلى: تقسيم الجماعات الاثنية بين أكثر من دولتين، ووجود جماعات اثنية ذات تاريخ من الصراع والعداء داخل دولة واحدة (خميس، 2014، صفحة 45)

اعتمدت القوى الاستعمارية على مجموعة من السياسات بهدف اثارة النزاعات وتغيير الخارطة الاثنية على غرار: سياسة فرق تسد التي تدور حول تفضيل جماعة اثنية على أخرى من خلال منحها تمييزات سواء في توزيع الثروات الاقتصادية أو إعطاءها نصيبا من الحكم والسلطة، بالإضافة إلى عمليات الفك والتركيب

التي تتلاءم ومصالحها التوسعية، وهو ما كان أداة لخلق النزاعات الاثنية في جل الدول الافريقية حيث ظهر ذلك مع مؤتمر برلين 1884 الذي حظره الدول 14 المهتمة بتقسيم المستعمرات الافريقية لاعتبارات المصلحة الاقتصادية بالدرجة الاولى.

يتضح لنا من خلال ما سبق، أن الدول الأوروبية حرصت على تنمية مشاريعها الاقتصادية المقترحة وبالمقابل غذت العداءات العرقية، وهوما يفسر أكثر انتشار ظاهرة النزاعات الاثنية في القارة الافريقية (بلعيد، 2010، صفحة 67).

2. النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطيّة (1998–2003)

عانت جمهورية الكونغو الديموقراطية من نزاعات عنيفة طويلة الأمد تخللتها فترات متقطعة من السلام والاستقرار، فبعد حصولها على استقلالها من الاستعمار البلجيكي والإعلان عنه في 30جانفي 1960 شهدت أول محاولة لانفصال إقليم كاتانغا وذلك بسبب تدعيم بلجيكا للحركات الانفصالية وهو ما حال دون إعادة توحيد الدولة إلا من خلال تدخل قوات حفظ السلام سنة 1961. وبعد اجراء انتخابات في البلاد سنة 1965 استولى الجيش على مقاليد الحكم بقيادة انقلاب في نفس السنة وعين جوزيف موبوتو رئيسا للبلاد الذي حولها بدوره إلى دكتاتورية تحت اسم زائير.

3.1. السياق التاريخي للنزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطيّة:

بعد حرب الكونغو الأولى (1996-1997) والتي جاءت كنتيجة لحرب الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا ضد الهوتو والتوتسي المؤيدين للسلام من قبل جماعات الهوتو، ليتفاقم الوضع بعد الإطاحة بحكومة الهوتو الرواندية من قبل الجبهة الوطنية الرواندية التي تقودها جماعة التوتسي ومن ثم هروب ما يزيد عن 2 مليون لاجئ معظمهم من الهوتو إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية الذين اتحدوا بدورهم مع موبوتو لقتل جماعة التوتسي في الكونغو، وردا على ذلك قامت الجيوش الرواندية والأغاندية بغزو جمهورية الكونغو الديموقراطية سنة 1996 والإطاحة بالرئيس **موبوتو سيسي سيكو** ومن ثم الترحيب بالحكومة الجديدة التي شكلها المتمردون وقائدها **لوران ديزريه كابيلا** Loren Kabila (بوعشيبة، 2018، صفحة 203)

تميزت سياسة كابيلا هو الأخر بالتلاعب بالورقة الاثنية بالإضافة إلى استراتيجية تغيير الحلفاء التي كانت سببا في دخول الدولة في حرب أخرى عرفت بحرب الكونغو الثانية التي بدأت في أوت 1998 وامتدت إلى غاية جويلية 2003. فبعد تولي كابيلا الحكم بمساعدة دولتي رواندا وأوغندا ومن ثم فشله في طرد ميلشيا الهوتو سرعان ما أرسلت رواندا قوة جديدة للإطاحة به وهو ما دفعه للاستنجاد بكل من

زيمبابوي، ناميبيا وأنجولا (أوبالا، 2015، صفحة 6)، وكرد فعل على انعطاف كابيلا غزت رواندا واوغندا جمهورية الكونغو الديموقراطية في أوت1998 وذلك بإرسال قوات إلى مقاطعات كيفو وطائرات إلى مقاطعة الكونغو السفلى للسيطرة على محطة الطاقة الكهرومائية في إنغا وأخيرا العاصمة كينشاسا، لتتدخل البلدان المجاورة أنجولا، ناميبيا وزيمبابوي في محاولة منهم لإنقاذ كابيلا من رواندا وأوغندا والمتمردين في الشرق، خلال هذه الفترة انتقل النزاع الاثني في الكونغو الديموقراطية من داخلي إلى إقليمي وخاضت جميع الدول الستة وغيرها على مدار 5 سنوات حربا بالوكالة على الأراضي الكونغولية استنزفت فيها الدولة كل مواردها في حرب مزدوجة بين الحكومة والجماعات المتمردة وبين الحكومة وحلفائها ضد المتمردين وحلفائهم لذلك سميت أيضا بالحرب العالمية الافريقية حيث وجهت فيها التهم إلى جميع الأطراف باستخدام الحرب كغطاء لنهب ثروات البلاد (Voge, pp. 17,18).

في نوفمبر 1999 أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية والتي كلفت بالإشراف على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وتنفيذه، وعلى الرغم من الجهود الأممية المبذولة غير أن العنف استمر في المنطقة خاصة بعد اغتيال الرئيس لوران كابيلا على يد حارسه الشخصي في جانفي 2001 وتولى ابنه جوزيف كابيلا الحكم الذي أتم بدوره المفاوضات التي بدأها والده لتنتهي بانسحاب كل من رواندا وأوغندا من جمهورية الكونغو الديموقراطية، بالإضافة إلى المفاوضات التي تمت بينه وبين الجماعات المتمردة الداخلية التي وعدها بتقاسم السلطة وهو ما تم فعلا.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن حكومة كابيلا عجزت فعلا في التحكم في الجماعات الاثنية والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل البلاد، حيث أوردت لجنة الإنقاذ الدولية أنه خلال فترة 1998-2003 تم قتل ما يزيد عن 3.8 مليون شخص في الكونغو وعلى الرغم من اعلان انهاء الحرب سنة 2003 غير أن الأوضاع بقت غير مستقرة شرق البلاد (بوعشيبة، 2018، صفحة 205).

3.2. أسباب حدوث النزاع الاثني في جمهورية الكونغو الديموقراطية:

هناك العديد من الأسباب التي سهلت نشوب ظاهرة النزاعات الاثنية وتجذرها في جمهورية الكونغو الديموقراطية، سنحاول ذكر أهمها:

أ- الموقع الجغرافي للدولة: تعتبر جمهورية الكونغو الديموقراطية حرفيا عملاق جغرافي في القارة

الافريقية فهي ثاني أكبر دولة بعد الجزائر بمساحة 2.26 مليون كيلومتر مربع. تقع وسط إفريقيا وتحديدا في حوض الكونغو ضمن منطقة البحيرات الكبرى الافريقية والتي تعتبر منبع أساسي للماء في افريقيا، فتحدها من الشمال جمهورية افريقيا الوسطى والسودان، ومن الشرق كل من أوغندا، روندا، بورندي وبحيرة تنجانيقا، أما من الجنوب فزامبيا ومن الجنوب الغربي نجد أنجولا، ومن الغرب كونغو برازافيل وإقليم كابيندا (جمهورية الكونغو الديموقراطية، 2011، صفحة 2).

انطلاقا مما سبق، تحتل جمهورية الكونغو الديموقراطية موقعا استراتيجيا مهما وسط افريقيا، فمنطقة البحيرات العظمى لها أهمية كبيرة بالنسبة للعالم وإفريقيا بسبب الموارد الطبيعية المتواجدة ضمنها، بالإضافة إلى كونها بؤرة توتر كبيرة فكل الدول المجاورة لها تشهد نزاعات داخلية مزمنة، وهو ما جعل موقع جمهورية الكونغو الديموقراطية يلعب دورا كبيرا في زيادة أزماتها الداخلية سواء من قبل الجماعات الاثنية للحصول على الثروات والسيطرة على السلطة، أو عن طريق التدخلات الخارجية لتحقيق المصالح الاقتصادية المرجوة (United nations Economic Commission for Africa, s.d., p. 10).

ب- الموارد الاقتصادية: تتمتع جمهورية الكونغو الديموقراطية بتنوع هائل في الموارد الطبيعية بما في ذلك: المعادن، النفط، المياه، الأراضي الزراعية، التنوع الغابي الكبير والثروة الحيوانية. وهي كلها كفيلة بجعل اقتصاد الدولة يزدهر إلى أبعد الحدود خاصة وأن عدد سكانها ضئيل مقارنة بمساحتها (United nations Economic Commission for Africa, s.d., p. 11)، كما أجمع الخبراء على أن جمهورية الكونغو الديموقراطية لديها أكبر احتياطي للمعادن في افريقيا نذكر منها:

- **الكولتان:** يعتبر من أهم المعادن في افريقيا ويستخدم في الصناعات التكنولوجية المتطورة وتحتوي جمهورية الكونغو الديموقراطية على 80% من الاحتياطي العالمي المكتشف.
- **الألماس:** تعد جمهورية الكونغو الديموقراطية من أكبر الدول المنتجة للألماس عالميا كما تأتي بعد روسيا في كمية الألماس المستخرج.
- **النحاس:** تساهم جمهورية الكونغو الديموقراطية ب 3% من الإنتاج العالمي للنحاس المتمركز في مقاطعة كاتانغا. وإلى جانب هذه المعادن الأساسية فإن الأراضي الكونغولية تحتوي أيضا على القصدير، الحديد، الذهب، الفحم (بوعشيبة، 2018، الصفحات 180-185).

على الرغم من امتلاك جمهورية الكونغو الديموقراطية لإمكانيات عالية من الموارد الطبيعية والأولية غير أنها تعد من بين البلدان المتخلفة وهو ما يعود إلى عدم توفر إرادة سياسية لاستغلال هذه الثروات والنهوض باقتصاد الدولة من جهة، ومن جهة أخرى جعلها كغطاء لنشوب النزاعات الاثنية الداخلية والتدخلات الخارجية من أجل نهب الموارد الاقتصادية للدولة وهو ما جعلها بؤرة صراع دائمة.

ت- **العداء الأيديولوجي**: كان الخلاف الأيديولوجي بين القادة السياسيين أحد الأسباب المهمة لنشوب الصراعات الاثنية في أوائل حقبة الاستقلال، حيث حرض هذا العداء أنصار الاشتراكية بقيادة باتريس لومومبا ضد المؤيدين للرأسمالية بقيادة مويز تشومبي وهو ما كان السبب الرئيسي للتمرد الشرقي الذي قاده تحالف مؤيد للومومبا مع جهات رئيسية فاعلة أخرى بما في ذلك لوران كابيلا.

تسببت الخلافات الايديولوجية التي حدثت زمن الحرب الباردة في حدوث فوضى سياسية بعد الاستقلال كما كانت الدافع الرئيسي وراء اغتيال لومومبا وتنصيب موبوتو الموالي للغرب في السلطة. إذا غير مسار الأحداث هذا مصير الدولة بشكل كبير وزرع بذور العداء الإقليمي والعرقي وأسس للحكم الطويل للأنظمة الدكتاتورية والاستبدادية (United nations Economic Commission for Africa, s.d., p. 12).

ث- **التعدد الاثني**: تعد جمهورية الكونغو الديموقراطية ثاني أكبر البلدان الافريقية من حيث التنوع العرقي بعد السودان، فهي تضم ضمن أراضيها حوالي 250 جماعة اثنية إلا أن هذه الجماعات يمكن إدراجها ضمن أربع مجموعات اثنية كبرى وهي: مونغون، لوبا، كونغو (البانتو) ومانغبيتو- ازاند وجماعات اثنية صغيرة أخرى، كما تحتوي الدولة على الكونغوليين ذوي الأصول البلجيكية الذين رفضوا العودة بعد الاستقلال (بوعشيبة، 2018، صفحة 193).

بناء على ما سبق، فإن هذا التنوع الاثني الكبير في جمهورية الكونغو الديموقراطية جعلها تتخبط بين العديد من الثقافات واللغات والأديان والعادات المختلفة التي اعتبرت بدورها كثغرة استغلتها كل الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية لتسييسها من أجل الحصول على مصالحها، وبذلك أصبحت جمهورية الكونغو الديموقراطية بؤرة للنزاعات الاثنية الدائمة.

4.تداعيات النزاع الاثني على مسار التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية

كانت جمهورية الكونغو الديموقراطية تواجه بالفعل ظروفا اجتماعية محفوفة بالمخاطر حتى قبل حدوث الحرب، فبحلول عام 1990 كانت البلاد مصنفة في أسفل القائمة من حيث معظم المقاييس القياسية الدولية للتنمية الاجتماعية والبشرية نتيجة لعدم كفاية تمويل هذه القطاعات من قبل الحكومة وهو ما أدى بدوه إلى ارتفاع مستويات الحرمان على جميع الأصعدة. وفيما يلي سنعرض أهم الأثار التي خلفها النزاع الاثني على جمهورية الكونغو الديموقراطية والتي كانت السبب وراء عرقلة مسار التنمية، هته الأخيرة التي وجب علينا أولا تسليط الضوء على مفهومها قبل التطرق إلى تداعيات النزاع الاثني.

- عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنة 1990 بأنها: "عمليّة توسيع نطاق الخيارات المتاحة امام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا النّاس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يكون بوسعها الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشي كريم" (حجام و سميحة طري، 2019، صفحة 122)
- تعرّف التنمية بأنها " عملية خلق النمو والتقدم والتغيير الإيجابي، أي تحسين المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئيّة والديموغرافية، فالغرض منها هو رفع مستوى نوعيّة حياة السكان وتوسيع الدخل المحلي والإقليمي"

4.1. التداعيات الاقتصادية وتأثيرها على مسار التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية

عانت جمهورية الكونغو الديموقراطية بعد النزاع من العديد من الاثار المتفاوتة في المجال الاقتصادي، فالأول هو الخسارة في العائد (ضعف التصدير) نتيجة لاضطراب النشاط الاقتصادي، والثاني هو استبعاد الانفاق العام على القطاعات الإنتاجية والاجتماعية لصالح نفقات الدفاع، أما التأثير الثالث الذي من الصعب قياسه ولكنه يسبب أضرارا جسيمة للاقتصاد هو تآكل جودة الإدارة المالية العامة بسبب اضمحلال مؤسسات الرقابة والمساءلة وكذلك فقدان القدرة الفنية وهو ما كانت له أثار طويلة المدى على الاقتصاد والمؤسسات بعد انتهاء النزاعات.

أ- أثر النزاعات الاثنية على العملة الوطنية وسعر الصرف: من أبرز الأثار للنزاعات الاثنية على جمهورية الكونغو الديموقراطية تدهور القيمة الاسمية والحقيقية للفرنك الكونغولي من عام 1999 مما أدى إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية. لم يكن هذا التدهور في العملة بسبب الاثار التجارية في المقام الأول ففي الواقع استمرت الصادرات في الارتفاع بشكل عام على الرغم من بعض الانخفاض في عامي 1998،

1999 وواصلت البلاد تسجيل فائض تجاري طوال سنوات الصراع مرة أخرى بفضل الزيادة المستمرة في الطلب على الموانئ الرئيسية السابقة للبلد وأسعارها وهي: النحاس، الكوبالت، الذهب، الألماس، القصدير وغيرها...

يعود انخفاض سعر الصرف المطول في جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى عوامل مختلفة مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالنزاعات، ومع ذلك فهو يعكس على وجه الخصوص ضعف الإدارة الحكومية للاقتصاد وفقدان الثقة فيها. أدى الانهيار في العملة الوطنية إلى تسريع عملية الدولرة في الاقتصاد التي كانت سببا للقلق خاصة لأنها تشير إلى أن السلطة النقدية لديها سيطرة جزئية فقط على السيولة مما يهدد فعالية السياسة النقدية في الدولة (United nations Economic Commission for Africa, s.d., pp. 46-48).

ب- **أثر النزاعات الاثنية على المستوى القطاعي (الصناعة، الزراعة):** بينما قد يكون تسجيل أثار النزاعات على الاقتصاد بشكل عام أسهل نسبيا فقد تكون هذه الاثار أعمق وأطول أمدا على المستوى القطاعي لا سيما قطاعي الصناعة والزراعة. يعتبر قطاع الصناعات التحويلية الأكثر تضررا حيث شهد انخفاضا في القيمة المضافة بنسبة تصل إلى 14.4% في عام 1998، وفي المتوسط انكمش القطاع بنسبة 8.2% سنويا خلال الفترة 1996-2012 وبهذا كانت الصناعة ثاني أكثر المتضررين من النزاعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الإنتاج الزراعي كان هو الأخر في تراجع مستمر وهو ما يعود إلى مشاكل أساسية وهيكلية في اقتصاد الدولة وبطبيعة الحال فهو يعود أيضا إلى الاضطرابات الناجمة عن النزاعات الاثنية فيها؛ كالتهجير الاجباري لسكان الريف، فقدان العمالة بسبب عدد القتلى وتأثر المناطق الغنية بالأراضي الخصبة الزراعية لاسيما مدينة كيفو التي كانت الأكثر تضررا من القتال العنيف المستمر منذ التسعينات. عملت الحكومة في جمهورية الكونغو الديموقراطية على تهميش مهارات الانسان ذات التوجه الزراعي في أنظمة التعليم والتدريب المهني بالإضافة إلى الوعود الكاذبة من قبل الحكومة والتي تدور حول تخصيص ميزانية محددة للنهوض بالقطاع الزراعي، إذا نستنتج مما سبق أن التدهور في الإنتاج الزراعي هو إلى حد كبير نتيجة لتوجه سياسي غير حكيم فشل في تسخير الإمكانات الكاملة للقطاع الزراعي في بلد لديه

القدرة على توفير المواد الغذائية وغير الغذائية لمنطقة البحيرات العظمى بأكملها. وهو ما جعل عملية تحقيق التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية بعد كل ما خلفته النزاعات الاثنية من آثار عنيفة هدمت اقتصاد الدولة أمر صعب تحقيقه (United nations Economic Commission for Africa, s.d., pp. 50-52).

4.2. التداعيات الاجتماعية وتأثيرها على مسار التنمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية:

تعتبر الأثار الاجتماعية الناجمة عن استمرار ظاهرة النزاعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية من أخطر الاثار على الإطلاق كونها تمسّ مباشرة حياة الفرد كعنصر أساسي مسؤول عن إحداث التنمية ومن ثم المجتمع ككل، فنجد ظروف الحياة الاجتماعية في المجتمع الكونغولي متدنيّة في مناطق وخطيرة في مناطق أخرى، وفيما يلي سيتم عرض أهم الأثار الاجتماعية التي حالت دون تمتع الفرد الكونغولي بحياة أمنة، فنجد:

أ- ظاهرة تجنيد الأطفال: خلال الفترة الممتدة من جانفي 1998 إلى غاية أوت 2013 تم تجنيد قسريا ما يزيد عن 1000طفل ضمن الجماعات المسلحة. فمن خلال خلق انعدام الأمن والنزوح الجماعي للسكان تركت الحرب العديد من الأطفال دون حماية نتيجة انفصالهم عن عائلاتهم، وبذلك أصبح هؤلاء الأطفال هدفا للتجنيد من قبل الجماعات المتمردة والميليشيات المسلحة، حيث أشارت التقارير إلى أن جمهورية الكونغو الديموقراطية تضم أكبر تجمع للأطفال الجنود في ذروة الحرب، فقد كان هناك حوالي 30.000 طفل مرتبطين بالقوات المسلحة 35% منهم إناث. كما تم استخدامهم ليس كجنود فقط وإنما أيضا كحمالين وطهاة وجواسيس وعبيد جنس، وبذلك فقد العديد منهم حياتهم بسبب سوء التغذية والإرهاق من الظروف القاسية وكان أخرون ضحايا عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ولذلك كان من المستحيل تقدير عدد الضحايا من الأطفال الجنود بدقة، حيث تم دفن العديد منهم في مقابر جماعية أو رميهم في الأنهار. إذا فالنزاع الاثني الكونغولي قضى على أهم مقوم للتنمية ألا وهو الطفل الذي حمل السلاح وخدم الجيوش عوض أن يتجه للمدارس ويحمل الكتب (United nations Economic Commission for Africa, s.d., p. 81).

ب- التعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية: يعاني النظام التعليمي في جمهورية الكونغو الديموقراطية من انخفاض في التغطية من حيث الكم والنوع، حيث تنعدم المدارس في المناطق النائية والقرى بينما يقتصر التعليم الثانوي على المدن فقط، فنجد أكثر من 3.5 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس بينما 44% من طلاب المدارس الإعدادية يلتحقون في سن متأخرة (بوعشيبة، 2018،

صفحة 243)، هذا العزوف من قبل الأطفال والأهالي على الالتحاق بالمدارس ناتج عن موجات العنف التي تشهدها البلاد وخاصة منطقة شرق الكونغو، وبما أن الدولة في نزاعات اثنية مستمرة فغالبا ما يتم تحويل المدارس إلى مراكز عسكرية يستغلها الجيش الكونغولي أو الميليشيات المسلحة. وقد اجتمعت مجموعة من المؤشرات كعوائق أساسية للتعليم في جمهورية الكونغو الديموقراطية أهمها: الفقر، الحرب، النزوح والعنف الجنسي، وهو ما جعل العديد من الدول تقوم بتقديم مساعدات تمويلية للنهوض بالتعليم فنجد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID قامت مع وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة DFID بتمويل برنامج تعليمي رائد مدته 5 سنوات 2016-2025 لدعم استراتيجية التعليم والتدريب لحكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية. (USAID, s.d.)

ت- الصحة في جمهورية الكونغو الديموقراطية: التنمية بمختلف مجالاتها تتطلب أفرادا أصحاء قادرين على العمل، وبالرجوع إلى الأوضاع الصحية الكونغولية نجد مجتمع منهار صحيا يعرف الكثير من الأمراض والأوبئة في ظل انعدام وقلة المرافق الصحية.

أدّت النزاعات الاثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية إلى اضعاف البنية التحتية الصحية القائمة وتقديم خدمات الرعاية الصحية من خلال تدمير المستشفيات والمراكز الصحية، ففي عام 1998بلغ عدد الأطباء في الدولة 2000 طبيب فقط أي أقل من 4 أطباء لكل 100.000 نسمة و70% من الكونغوليين غير قادرين على الحصول على الرعاية الصحية، أضف إلى ذلك المناطق الريفية التي تعاني من حرمان أكبر في الحصول على هذه الرعاية مقارنة بالمناطق الأخرى بسبب مشكلة المواصلات. ففي سنة 2001 أبلغت وزارة الصحة عن تدمير هائل للبنية التحتية الصحية من قبل المقاتلين: 200 مستشفى، 3420 مركز رعاية صحية، 150 صيدلية و250 مختبرا طبيا، كما تم الإبلاغ عن تدمير كمية كبيرة من اللقاحات 3.000.000 جرعة في عام 1999 و 1.000.000 جرعة في عام 2000، بالإضافة إلى تعطل حملات التطعيم بشكل خطير والناجم عن انعدام الأمن (United nations Economic Commission for Africa, s.d.)

علاوة على ذلك، يعاني المجتمع الكونغولي من ظاهرة انتشار الأوبئة أهمها الملاريا؛ إذ تحتل جمهورية الكونغو الديموقراطية المرتبة الثانية عالميا من حيث عدد الحالات المصابين بها وتحتل المرتبة السادسة أيضا من

بين 22 دولة من حيث عدد حالات السل في العالم، بالإضافة إلى انتشار مرض الحصبة والكوليرا وشلل الأطفال خاصة في منطقة جنوب وشمال كيفو التي تشهد عدم استقرار دائم(Unicef) .

لا تزال جمهورية الكونغو الديموقراطية تواجه أزمات إنسانية حادة ومعقدة تتميز بالنزوح الداخلي وانعدام الأمن على نطاق واسع، ففي عام 2020 أدت النزاعات التي طال أمدها في الجزء الشرقي من البلاد وانتشار وباء كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الكئيب بالفعل ممّا منع الوصول إلى الخدمات الأساسية. ووفقًا للبنك الدولي، لا يزال معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ 85 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. غالبًا ما تنجم أسباب الوفاة عن أمراض يمكن الوقاية منها مثل الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي العلوي، وتتفاقم هذه المشاكل بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية وعدم الحصول على المياه النظيفة. كما ولا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي يمثل أيضًا مشكلة كبيرة لا سيما في المقاطعات الوسطى والشرقية حيث أدى الصراع إلى زعزعة استقرار البلاد لعقود(IMA world Health, s.d.) .

عانت جمهورية الكونغو الديموقراطية من سلسلة من النزاعات الاثنية المستمرة والتي كان أعنفها النزاع الذي نشب منذ نهاية التسعينات والذي لا تزال نتائجه مستمرة إلى اليوم باعتباره الأعنف في تاريخ الكونغو، فبالرجوع إلى تداعياته المذكورة سابقا نجد أن نهب الثروات وعدم القدرة على استغلالها كان السبب في دمار البنية التحتية للدولة التي أثرت بشكل مباشر على حياة الفرد من حرمان وفقر وسوء للتغذية إلى انتشار الأمية وعدم القدرة على توفير الرعاية الصحية، وبما أن التنمية عمليّة ترتكز بالأساس على العنصر البشري فإنه من الصعب تحقيق ذلك في ظل المعاناة التي يعيشها المجتمع الكونغولي.

5.خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة عبر مختلف عناصرها تركيز هدفها لفهم أهم الأسباب المؤدية لتفاقم ظاهرة النزاعات الاثنية في إفريقيا عموما وفي جمهورية الكونغو الديموقراطية على وجه الخصوص، والتي تعد السبب الرئيس وراء الفقر والتخلف وانعدام الأمن الذي يتميز به الواقع الإفريقي، وبعد التدقيق في المعلومات الواردة في هذه الدراسة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- تعتبر ظاهرة التعددية الاثنية ظاهرة عامة تتميّز بها معظم المجتمعات الافريقيّة.

- أدّت عدم قدرة حكومات الدول الافريقية على التحكم في الأقليات الاثنية تحت غطاء الدولة الواحدة والتمييز بين أقلية وأخرى إلى نشوب نزاعات اثنية خطيرة داخل المجتمعات الإفريقية.
- التعدد الاثني في جمهوريّة الكونغو الديموقراطية لم يكن السبب الوحيد وراء نشوب النزاعات الاثنية فيها
- يعتبر الموقع الاستراتيجي لجمهوريّة الكونغو الديموقراطية بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية التي تزخر بها سببا مباشرا في التدخلات الخارجية التي عملت على زرع بذور العداء داخل المجتمع ومن ثم تأجيج الخلاف بين الأقليات لتسهيل سيطرتها على ثروات البلاد.
- أدى النزاع الاثني في جمهوريّة الكونغو لديموقراطية 1998-2003 إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية عنيفة جدا أثرت على مسار الأمن والتنمية فيها.
- فشل مسار التنمية في جمهوريّة الكونغو الديموقراطية أثبت مدى قوّة الآثار السلبيّة الناجمة عن النزاعات الاثنية.

قائمة المراجع:

- المؤلفات:

- حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، (لبنان، الدار لوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)
- الأطروحات:
- بوعشيبة عائشة، أثر النزاعات الاثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديموقراطية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة، 2018.
- بلعيد سمية، النزاعات الاثنية في افريقيا وتأثيرها على مسار الديموقراطية: جمهورية الكونغو الديموقراطية نموذجا، كلية الحقوق، جامعة منتوري-قسنطينة، قسنطينة، 2010.
- المقالات:
- بورياح سلمى، كروي كريمة، التعددية الاثنية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا- حالة الكونغو الديموقراطية-، مجلة اكاديميا للعلوم السياسية، العدد2، 2020.
- حجام العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد2، 2019.
- خلود محمد خميس، النزاعات الاثنية في إفريقيا وطرق إدارتها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد2، 2014.
- ناهض بوحامد، النزاعات الاثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات إفريقية، العدد2، 2017.
- طوبال سامية، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا وتأثيرها على عملية باء الدولة، مجلة أنثروبولجيا الأديان، المجلد 18، العدد1، 2022.
- مواقع الانترنيت:
- لوك أوبالا (201 5)، جمهورية الكونغو الديموقراطية: البحث عن سلام بعيد المنال:
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/2015817104750299734Republic-Congo.pdf (2-8-2022)
- برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (2011)، جمهورية الكونغو الديموقراطية:
https://webapps.ifad.org/members/eb/98/docs/arabic/EB-2009-98-R-20.pdf (8-8-2022)

- Nicklas L.P Swanstrom, Mickael S Weissman, Conflict, Conflict prevention, Conflict management and Beyond : a cenceptual exploration, Central Asia Caucasus Instetute Silk Road Studies Program,2005.
- Tina Kempin Reuter, ethnic conflict, Britannica, in : https://www.britannica.com/topic/ethnic-conflict/Types-of-ethnic-groups
- Christoph Voge, Causes of the Congolese Civil Wars and their implications for Humanitarian Assistance, Cologne University, In : https://www.uni-koeln.de/phil-fak/afrikanistik/kant/data/Vogel-KANT3.pdf
- United nations Economic Commission for Africa , Conflicts in the Democratic Republic of Congo : Causes,impact and implications for the great lakes region, in : https://repository.uneca.org/handle/10855/22687
- USAID, Education in Democratic Republic of tha Cango in : https://www.usaid.gov/democratic-republic-congo/education
- Unicef, Democratic Republic of the Congo Humanitarian Situation Report No. 01, in : https://www.unicef.org/media/118821/file/DR%20Congo%20Humanitarian%20Situation%20Report%20No.1,%20Feb%202022.pdf
- IMA world Health, Democratic Republic of Congo, in : https://imaworldhealth.org/where-we-work/country/democratic-republic-of-congo